



إلى / م.د. مهدي صالح حنوش المحترم

قسم العلوم المالية والمصرفية

م / قبول بحث للنشر

تحية طيبة...

يسرنا أن نعلمكم بموافقة هيئة التحرير على نشر بحثكم الموسوم
(الآثار السلبية للإغراق التجاري في العراق) في العدد الثامن والعشرين (٢٨) من مجلة العلوم
الاقتصادية لاستيفائه الشروط العلمية والفنية آملين استمرار تعاونكم معنا.

أ.م.د. يوسف علي عبد الاسدي

العميد

٢٠١٠/١٢/٢١

جامعة البصرة
كلية الإدارة والاقتصاد
مجلة العلوم الاقتصادية

نسخه منه /

وحدة النشر العلمي / مع الأوليات..

الصادرة...

قبيلة / ١٢/٢٠ / أحمد...

جامعة البصرة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

الآثار السلبية للإغراق التجاري في العراق

م.د. مهدي صالح حنوش
قسم العلوم المالية والمصرفية

الآثار السلبية للإغراق التجاري

في العراق

الآثار السلبية للإغراق التجاري في العراق

المقدمة

أولاً : مفهوم الإغراق

ثانياً : الإغراق في جولات التفاوض

ثالثاً : أنواع الإغراق

رابعاً : شروط الإغراق

خامساً : الغاية من الإغراق

سادساً : الملامح العام للسياسة التجارية في العراق

سابعاً : الإغراق السلعي في العراق

ثامناً : أسباب عملية الإغراق

تاسعاً : آثار الإغراق على الاقتصاد والمجتمع العراقي

عاشراً : التوصيات

مشكلة البحث : تفاقمت قضية الإغراق السلعي في السوق العراقية في السنوات التي تلت تغير النظام السابق حتى تحولت الى معضلة جديدة تضاف الى المعضلات التي يعانيها الاقتصاد العراقي نتيجة لتأخر الحكومات المتعاقبة على السلطة في معالجة مشكلة الإغراق .

فرضية البحث : لقد أصيب القطاع العراقي بالشلل التام وكذلك تعطلت مصانع ستراتيجية في العراق بسبب سياسة الإغراق .

خطة البحث : لغرض إثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسمت الدراسة عشرة محاور ابتدأت بمفهوم الإغراق وأنواعه وشروطه وأسبابه والسياسة التجارية في العراق ، والإغراق السلعي في العراق وأسباب عملية الإغراق وآثارها على الاقتصاد والمجتمع .

ثم اختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

(الملخص)

ينصب موضوع بحثنا بمعالجة عملية الإغراق التجاري في العراق ، من خلال تفسير عملية الإغراق ومضارها ومن ثم وضع التوصيات المناسبة لمعالجتها بهدف تذليل مشكلات الاقتصاد العراقي والبدء ببنائه على أسس علمية وصولاً للتنمية المستدامة التي تحقق وتلبي احتياجات الشعب العراقي .

ومن اجل تغطية هذه الموضوعات فقد تضمن البحث تسعة محاور ابتدأت بمفهوم الإغراق وأنواعه وشروطه والسياسة التجارية في العراق ، والإغراق السلعي في العراق وانتهت في أسباب عملية الإغراق وآثارها على الاقتصاد والمجتمع وتوصيات لمواجهة الإغراق . وتوصل الباحث ولغرض مواجهة الإغراق الى نقاط معينة نشير الى بعضها :-

١- تفعيل القوانين الخاصة بمنع عملية الإغراق والتي يتضمنها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ وتفعيل قانون حماية المنتجات العراقية الذي أصدره مجلس النواب العراقي نهاية عام ٢٠٠٩ وصادق عليه مجلس الرئاسة في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٠ .

٢- التشديد على إلزام كل الموردين بضرورة الحصول على إجازات الاستيراد الرسمية التي تصدرها الغرف التجارية في العراق .

٣- إعادة العمل بقوانين وإجراءات مؤسسة التنمية الصناعية وتفعيل قوانين وإجراءات وزارة الزراعة والمصرف الزراعي بما ينسجم وإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي .

المقدمة:

تفاقمت قضية الإغراق السلعي في السوق العراقية في السنوات التي تلت تغيير النظام السابق حتى تحولت إلى معضلة جديدة تضاف إلى المعضلات التي يعانيها الاقتصاد العراقي نتيجة لتأخر الحكومات المتعاقبة على السلطة في معالجة مشكلة الإغراق. حيث غابت التشريعات والإجراءات والقوانين التي تحكم عمليات الاستيراد. ويبدو أن هناك قوى إقليمية وأخرى محلية لها مصالح خاصة من تضخيم عملية الإغراق. هدفها تدمير القطاعين العام والخاص العراقيين من خلال خفض السعر للسلعة المستوردة وإحلالها تدريجياً محل السلعة العراقية المماثلة وإبعادها تماماً عن السوق فيما بعد ومن ثم رفع السعر بعدما تستقر الأمور لصالح السلع المستوردة وهو ما يحصل الآن بشكل تدريجي مع رداءة النوعية وكان البعض في الحكومة وخارجها يدافع عن ظاهرة الإغراق منطلقاً من منهج اقتصاد السوق الذي تبنته سلطة الاحتلال وكأن الانتقال من الاقتصاد الشمولي إلى هذا المنهج يحصل بالتمني أو إطلاق التصريحات وبالرغم من صدور قرار مجلس النواب في الأونة الأخيرة (أواخر ٢٠٠٩) الذي ينظم عملية الاستيراد إلا أن القرار يحفل بفقرات تعجيزية للقطاعين العام والخاص في العراق ولا نعتقد أنه عملي في مكافحة الإغراق.

لقد أصيب القطاع العراقي بالشلل التام وكذلك تعطلت مصانع ستراتيجية في العراق بسبب سياسة الإغراق. وبقي الاقتصاد العراقي متخلفاً أكثر مما كان قبل العام ٢٠٠٣ ومما فاقم من هذا المشهد للاقتصاد العراقي هو غياب مشروع تنموي وطني قابل للتنفيذ مع ما يتفق مع ما متوفر من موارد متنوعة في العراق.

إننا نعتقد أن بقاء عملية الإغراق بهذه القصدية سوف يجعل من المحافظات العراقية سوقاً "استهلاكية" تابعة للدول الأخرى مما يهدد بالأمن الوطني برمته عندما يكون الاقتصاد هامشياً تابعاً للخارج بكل مفاصله.

ويأتي هذا البحث لمعالجة هذه العملية الخطيرة على الاقتصاد والمجتمع. من خلال تفسير عملية الإغراق ومضارها ومن ثم وضع التوصيات المناسبة لمعالجتها بهدف تذليل مشكلات الاقتصاد العراقي والبدء ببنائه على أسس علمية وعملية وصولاً للتنمية المستدامة التي تحقق وتلبي احتياجات الشعب العراقي. ولا نعتقد أن ذلك يتحقق من دون توافر النوايا الصادقة لدى الحكومة والأيمان بحتمية نهوض الاقتصاد العراقي من خلال توفير مستلزمات النهوض ومكافحة الإغراق بصورة جدية والبدء بمشروع تنموي ستراتيجي وطني مدعم بالرقابة والمساءلة.

ومن أجل تغطية هذه الموضوعات فقد تضمن البحث تسعة محاور إبتدأت بمفهوم الإغراق وأنواعه وشروطه والسياسة التجارية في العراق. والإغراق السلعي في العراق وأنتهت في اسباب عملية الإغراق وأثارها على الاقتصاد والمجتمع وتوصيات لمواجهة الإغراق.

أولا : مفهوم الإغراق

يعرف الإغراق بأنه تخفيض التجار الأجانب لأسعار سلعهم تخفيضا غير اقتصادي لإخراج نظرائهم المحليين من السوق عندما يعجزون عن مواجهة أسعار السلع الأجنبية وجودتها^(١). كما يمكن أن ينظر إلى الإغراق بأنه إدخال سلعة دولية في تجارة دولة أخرى بسعر تصدير يقل عن قيمتها في مبيعات التجارة الدولية مما يلحق الضرر بصناعاتها أو بصناعة حديثة على أن تكون هناك علاقة سببية بين الإغراق والضرر^(٢). وعرفت جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) الإغراق بأنه الفعل الذي يتم بواسطته إدخال منتجات إحدى الدولتين في تجارة الدولة الأخرى بأقل من سعر البيع الداخلي (التكلفة) لمنتج معين في الدولة المصدرة^(٣).

في ضوء ماسبق يمكن القول بأن الإغراق هو تسعير الصادرات بأقل من سعرها محليا أو هو بيع منتج ما داخل سوق دولة أخرى بأقل من سعر تكلفتها أو بأقل مما يباع به داخل سوق الدولة المصنعة له. إن الإغراق السلعي قد يحدث نتيجة لأحد السببين الآتيين :^(٤)

- ١- إما استجابة قصيرة الأجل لانكماش اقتصادي محلي من خلال بيع فائض الإنتاج في الخارج بسعر منخفض للتخلص منه وهو ما يطلق عليه بالإغراق الروسي .
- ٢- أو كوسيلة إستراتيجية لاختراق أسواق التصدير على المدى البعيد من خلال إحراز موطئ قدم في الدولة المصدرة إليها ومن ثم ترفع الأسعار لتعظيم الأرباح ، وفي كلتا الحالتين فإن الإغراق هو سلوك تجاري غير عادل وزبما عملا تخريبيا لاقتصاد الدولة المصدرة إليها السلع للهيمنة على أسواقها ومنع نمو صناعاتها المحلية كما حدث لدول مجلس التعاون الخليجي في حقبتى السبعينات والثمانينات من القرن الماضي .

ثانيا : الإغراق فى جولات التفاوض

أدت دعاوى مكافحة الإغراق إلى إعاقه انسياب التجارة الدولية ورفعت النفقات القانونية المرتبطة بها ، مما حفز الدول المتفاوضة في الجولة الأولى التي مهدت لإنشاء منظمة التجارة العالمية والتي سميت بجولة كينيدي (١٩٦٤ - ١٩٦٧) على توقيع أول اتفاقية متعددة الأطراف تضبط إجراءات مكافحة الإغراق .

وعمدت في جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) إلى تفصيل الكيفية التي يتم بها تحديد الإغراق ومضاره . وفي جولة الاورغواي (١٩٨٦-١٩٩٣) تم توقيع اتفاقية مكافحة الإغراق التي أصبحت سارية المفعول في الاول من يناير عام ١٩٩٥^(٥).

بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٤ أصدرت المنظمة عددا من المبادئ التي تحكم عملها ونشاطها منها منع مبدأ سياسات الإغراق وفرض الرسوم الكمركية كأداة رئيسة لحمايتها^(٦).

لقد ألزمت الفقرة (٦) من اتفاقية الجات (GAT) الاطراف المتعاقدة فيها بعدم تصدير منتجاتها بأسعار اقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم اذا مان ذلك يؤدي الى ايقاع ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين في الدول المستوردة أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر ، لقد استهدفت هذه الفقرة مع التعديلات التي اجريت عليها لتحقيق مايلي^(٧):

١- التدقيق في ضبط معنى الإغراق وحساب فرق سعره وتحديد قيمة الرسم المضاد

٢- كيفية تحديد مضار الإغراق ومعاييرها

٣- تفصيل بدء التحقيق واستمراره في قضايا الإغراق

٤- وضع قواعد لتنفيذ مكافحة الاغراق ومدة فرض رسومها

٥- وضع المعايير التي تلتزم بها لجنة التحكيم في النزاعات الناجمة عن قضايا الإغراق

وقد تم إضافة بند جديد لاتفاقية الجات يقضي بتوقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور خمس سنوات على اتخاذها مالم توضح السلطات المحلية انه عند إزالة هذه الإجراءات سوف يستمر الإغراق ويستمر الضرر المترتب عليه ، كما نص الاتفاق على الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق ضئيلا (اقل من ٢% من سعر تصدير المنتج) أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة مهمة بالإغراق اقل من ٣% من الواردات الكلية للمنتج^(٨).

ثالثا : أنواع الإغراق

يمكن تحديد أنواع الإغراق بمايلي :

١- الإغراق التلقائي أو غير المتعمد

يحدث هذا النوع من الإغراق عندما تنخفض تكاليف الإنتاج خلال مرحلة من مراحل الإنتاج مثل انخفاض أسعار مدخلات الإنتاج فجأة أو قيام الدولة المستوردة بإلغاء أو تخفيض الرسوم الكمركية أو الضرائب

٢- الإغراق العرضي

وهو لا يستهدف سوقا معينة او بلدا بصفة دائمة وإنما يحدث بسبب طارئ كالزيادة في عرض منتج ما معرض للكساد او عندما يكون هناك فائضا متراكما من محصول او سلعة ما كما حصل عندما تدفقت كميات كبيرة من المنتجات من دول النمرور الآسيوية إبان الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ كنتيجة لانخفاض أسعار صرف عملاتها

٣- الإغراق الاستغلالي

وهو يستهدف إلحاق الضرر في بلد ما لأسباب سياسية او اقتصادية^(٩).

كما يمكن تقسيم الإغراق إلى الأنواع الآتية :

١- إغراق الفائض

تلجأ الدول أو الشركات المصدرة إلى إغراق سوق معين بفائض إنتاجها نظرا لان السوق المحلية للدولة المستوردة لاتحكمها ضوابط معينة مما يشجع على التصدير إليها بأسعار منخفضة قد لاتكفي لتغطية التكاليف المتغيرة للإنتاج الفائض

٢- الإغراق المدعوم

أحيانا يتم إغراق السوق المحلية بسلع مستوردة مدعومة أصلا بدعم حكومي لهذه السلع التي تحظى بمزايا معينة مثل خفض أسعار بيع المواد الخام للمصنعين المصدرين للخارج أو خفض تكلفة وسائل النقل أو الإعفاء من الرسوم والضرائب ، وبذلك تصبح هذه السلع متمتعة بانخفاض أسعارها بصورة مصطنعة يجعلها تبدو اقل من غيرها بفضل الدعم الحكومي لها .

٣- الإغراق التكتيكي

يلجأ المصدر في بعض الأحيان إلى خفض الأسعار ليجعل السلع المستوردة أكثر جاذبية للشراء فيحقق ميزة تنافسية على حساب المنتجين الآخرين ، وقد يتحول هذا الإغراق إلى إغراق تدميري يستهدف إزاحة المنافسين والاستيلاء شبه الكامل على حصصهم في السوق وان كان ذلك على وفق أساليب تجارية غير عادلة وغير أخلاقية^(١٠) .

رابعاً : شروط الإغراق

ثمة شروط ثلاث للإغراق يمكن إيجازها بمايلي :

١- وقوع حالة الإغراق

تتحقق حالة الإغراق إذا كان سعر تصدير المنتج يقل عن سعر بيع المنتج المماثل عندما يخصص للاستهلاك في بلد تصديره

٢- وجود ضرر للصناعة المحلية في الدولة المستوردة

يشترط لاتخاذ تدابير مواجهة الإغراق أن يكون هناك ضرراً لصناعة محلية تقوم بإنتاج منتجات مشابهة للواردات

٣- توافر علاقة سببية بين الواردات ووجود الضرر.

ويشترط لنجاح ظاهرة الإغراق مايلي :

- ١- أن تتمتع الشركات التي تقوم بالإغراق في بلدها بالحماية والاحتكار في أسواقها المحلية
- ٢- أن تكون أسواق البلد المستورد مفتوحة ولا تتوافر لمؤسساته الدعم الكافي بحكم هذا الانفتاح^(١١).

خامساً : الغاية من الإغراق

يمكن القول إن الغاية من الإغراق يمكن إيجازها بالنقاط الآتية :-

أ- المحافظة على حجم إنتاج المشروع أو المشاريع الذي تخضع إنتاجها الى قانون تزايد الغلة ولايمكن من بيع إنتاجه في السوق المحلية فيعتمد خيارين أما أن يخفض الإنتاج وبذلك يؤثر على مستوى العمالة أو يطرح الإنتاج في الأسواق الأجنبية لكي يغطي التكاليف المتغيرة .

ب- الحفاظ على مستوى التشغيل والتحقيق ذلك يجب المحافظة على كمية السلع المصدرة حتى لو اضطرت الدولة الى تخفيض أثمانها في السوق الأجنبية .

ج- المحافظة على السوق الأجنبية وتحقيق نوع من الاحتكار لتلك السوق ويشترط لتحقيق سياسة الإغراق مايتأتى :-

١- احتكار السوق الوطنية للسوق الداخلية احتكاراً تاماً حتى يمكنها من رفع أثمانها الى المستوى الذي يمكنها من بيع السلعة في السوق الخارجية بثمان اقل من ثمنها في سوق الدولة .

٢- تقديم الدولة إعانات مالية للمنتجين المحليين لتشجيع التصدير وتخفيض الأثمان في الخارج وتحدد الإعانة بالفرق بين ثمن البيع في السوق الخارجية وبين تكلفة الإنتاج .

٣- عند اعتماد الدولة سياسة تخفيض قيمة العملة لتشجيع السوق الأجنبية لاستيراد السلع المحلية .

سادساً : الملامح العامة للسياسة التجارية في العراق

بعد سقوط النظام السابق في ٩/٤/٢٠٠٣ ، اتخذت الجهات المعنية في العراق إجراءات يفهم منها أن الحكومة تتجه نحو (اقتصاد السوق) ، وتلغي بذلك تدخل الدولة في تصحيح الاختلالات الناجمة عن نهج الحرية الكاملة للسوق ، وهو تاريخ طويل جدا تسيدت فيه الدولة بوصفها راعية للاقتصاد منذ عام ١٩٥٨ تقريبا . ويبدو أن الحكومات المتعاقبة بعد سقوط النظام كانت لديها القناعة انه مجرد إطلاق مقولة (اقتصاد السوق) فإن الاقتصاد العراقي قد دخل فعلا في هذه العملية . ففي بعض المجتمعات (كما هو الحال في العراق حاليا) يسود اعتقاد غير صحيح مفاده بأن فوائد اقتصاد السوق ستتحقق فور خروج الحكومة من معادلة السوق ، ولكن الحقيقة أن للحكومة دورا هاما في اقتصاد السوق لأنها تضع القواعد والضوابط التي تضمن عدالة ودقة العقود المبرمة^(١٢) .

وهو ماحدث فعلا في العراق ، إذ قامت سياسات الاستيراد على مبدأ عدم التمييز أو سياسة الباب المفتوح ، وأصبح المبدأ الرئيس للسياسة التجارية يتمثل في الإسراع في تخفيف القيود التي كانت مفروضة سابقا. لقد فرضت سياسة الباب المفتوح على العراق بموجب القرار رقم ٥٤ الذي أصدره الحاكم المدني للعراق برايمر عام ٢٠٠٤ ، والذي تضمن إجراءات الانتقال من سياسة الحماية التجارية إلى سياسة حرية التجارة بصورة مفاجأة وكاملة بعد انهيار النظام السابق في نيسان عام ٢٠٠٣ . وقد تضمنت هذه السياسة تخفيض التعريفات الكمركية على الاستيرادات وتوحيدها في رسم موحد بنسبة ٥% من قيمة السلع المستوردة ، وإزالة الحواجز غير الكمركية مثل القيود الكمية والحصص وعمليات تخصيص النقد الأجنبي^(١٣) . وقد أفضى ذلك إلى السماح باستيراد جميع المواد من جميع أنحاء العالم ماعدا البضائع المحظورة ولم يقيد نوع أو منشأ أو مصدر البضائع التي قد تصدر إلى العراق .وبمعنى آخر ان سياسة الاستيراد الحالية في العراق قد اتجهت نحو توسيع نطاق الاستيرادات ليس بالنسبة للاستيرادات الضرورية فحسب وإنما شمل التوسع أيضا السلع الكمالية وغير الضرورية . لقد استجدت أيضا مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي دفعت باتجاه زيادة حجم الاستيرادات منها اتجاه الحكومة نحو زيادة المخزون السلي من البضائع الأجنبية نظرا لحاجة المستهلك العراقي من السلع الأجنبية خاصة بعد توقف الاستيرادات منذ بداية التسعينات ، فضلا عن ذلك أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة الإنفاق على الاستيرادات وقد دفع

بنفس الاتجاه التحسن الملموس في مستوى دخل الفرد العراقي ، فضلا عن ذلك فإن حركة البناء والأعمار التي شهدتها العراق منذ عام ٢٠٠٣ قد اقتضت زيادة الاستيرادات من المواد الإنشائية والسلع الرأسمالية .

سابعاً: الإغراق السلعي في العراق

أدت سياسة الباب المفتوح إلى سيادة ظاهرة إغراق السوق العراقية بسلع رخيصة وخامات رديئة منافسة للسلع العراقية المماثلة سواء للقطاع العام ام الخاص من دون تدخل حكومي ، واستثناء ظاهرة الغش التجاري والفساد المالي والإداري، وانهار القطاع الخاص العراقي تماماً إذ أعلنت الحكومة العراقية أنها تتجه نحو اقتصاد السوق معتقدة أن هذا الاتجاه يعني ترك القطاع الخاص ينافس القطاع الأجنبي الذي هيمن على السوق العراقية . وبلغ الإغراق حدا جعل من منتجات القطاع الخاص العراقي تختفي بشكل يكاد يكون تماماً من الأسواق العراقية ، وأصبح الاقتصاد العراقي بأسره منكشفاً على الخارج بنسبة تصل إلى ٩٤% تقريباً^(١٤) . ولم يتضرر القطاع الخاص وحده وإنما امتد الضرر إلى القطاع العام أيضاً . إذ تشير بيانات الموانئ العراقية إلى أن ميناء أبو فلوس وحده قد تسلم ٧٦ طناً من السكائر الأجنبية في عام ٢٠٠٦^(١٥) . مما أدى إلى اختفاء السكائر العراقية التي كانت تهيمن على السوق العراقية خاصة سكائر (سومر) ، ووصلت مساهمة القطاع الصناعي الخاص العراقي في الناتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال إلى أدنى مستوياتها منذ عدة عقود مضت إذ بلغت نحو ١,٨% عام ٢٠٠٨^(١٦) .

لقد كانت عملية الإغراق مقصودة من جهات محلية وإقليمية ودولية استهدفت تدمير القطاع الخاص العراقي وكذلك القطاع العام ، وجعل العراق بأسره سوقاً للدول الأخرى وهو ما يحصل الآن .

ثامناً : أسباب عملية الإغراق

١- تعطيل قانون التعرفة الكمركية على الاستيرادات أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة إذ لا تفرض عليها سوى ضريبة أعمار العراق بنسبة ٥% (باستثناء الغذاء والدواء) وهي نسبة متدنية لا توفر الحماية الكافية للمنتجات الوطنية ، في حين أن هنالك ضريبة تُفرض على المواد الخام التي يستوردها القطاع الصناعي اللازمة للتصنيع بنسب مرتفعة تصل إلى ٢٠% . ان ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بسبب فرض ضرائب كمركية مرتفعة عليها وسوء نوعية معظمها كالحديد والأخشاب والأصباغ وغيرها من المواد التي تدخل كمادة أساسية في التصنيع بصورة تجعل من الصعوبة على صاحب المصنع الاستثمار

بعمله او تطويره او القدرة على منافسة السلع المستوردة . ومن هنا كانت بداية عملية الإغراق التي استمرت لحد هذا اليوم . وعلى الرغم من قيام مجلس النواب بتشريع قانون في نهاية عام ٢٠٠٩ يلزم بإلغاء قرار سلطة الانتلاب رقم ٣٧ ومنع استيراد السلع بصورة عشوائية وتفعيل عمليات جهاز التقييس والسيطرة النوعية إلا أن تدفق البضائع مازال مستمرا نظرا لاستشراء الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية، ووجود (مافيات) مستفيدة من عملية الإغراق .

٢- وجدت دول الجوار خاصة والدول الأخرى عامة ، في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سوقا واسعة لتسويق البضائع ذات النوعية الرديئة مما يحقق لها أرباحا طائلة ، وتدخل تلك البضائع من دون رقابة كافية لفحص النوعية خاصة الغذائية منها ، وهو ما يتعارض مع قرار الأمم المتحدة رقم ٣٨/٣٩ في ٤/٩/١٩٨٥^(١٧) ، والذي نص في احد فقراته على اعتماد نظام رقابي واعتماد المواصفات والقواعد الدولية وقواعد صحية وضوابط خاصة للمواد الغذائية . وقد وجدنا كثيرا من تلك المواد منتهية الصلاحية وتباع في الأسواق خاصة الشعبية منها حيث لا يلاحظ المستهلك في كثير من الأحيان تأريخ نفاذ الصلاحية مما يؤدي الى الإصابة بأمراض خطيرة . كما وجدت الجهات الصحية الكثير من المواد الغذائية تحتوي على مركبات غير مسموح بها صحيا ، وكانت هذه المواد تنافس منتجات القطاع الخاص العراقي خاصة الألبان ومعجون الطماطة والمربيات والدجاج المجمد واللحوم وغيرها.

٣- دخول العديد من المضاربين إلى ميدان التجارة بهدف الحصول على الربح السريع وحصولهم على هويات غرفة التجارة بسهولة ودون ضوابط وحرية سفرهم للاتفاق مع الشركات والمعامل المصنعة للمواد المستوردة وبمواصفات تخفض من الكلفة وإدخالها إلى العراق عبر المنافذ الحدودية التي تعاني من الفساد المالي والإداري وغياب الرقابة وهيمنة بعض المتنفذين من السلطات الحكومية ، وتخلي وزارة التجارة عن دورها في اتخاذ الإجراءات التي تحد من ظاهرة المتطفلين على التجارة الخارجية فضلا عن ذلك فإن الانفتاح التجاري الواسع قد سمح للتجار باستيراد الأدوية دون قيود أو شروط ، وفي السابق كانت هناك مكاتب علمية متخصصة تقوم باستيراد الأدوية وهي تخضع لشروط علمية تعرض مخالفيها إلى العقوبات القانونية التي قد تصل إلى سحب إجازات الاستيراد وغلق هذه المكاتب .

٤- قلة منظمات حماية المستهلك وضعف إمكانياتها المادية والفنية . والغياب شبه التام لأجهزة حماية المستهلك

٥- غياب الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وعد اهتمام الحكومات المتعاقبة ومجلس النواب بتأسيس هذه الجمعيات التي توفر للمستهلك البضائع المختارة والجيدة النوعية وبأسعار معتدلة .

٦- انسحاب الجهات الزراعية من توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي خاصة البذور والأغطية البلاستيكية ومواد مكافحة الأمراض النباتية ووجود سلع زراعية منتجة في دول الجوار بكلف متدنية جعل من المزارع العراقي ضحية لعملية الإغراق .

- ٧- غياب الوعي الكافي لدى المستهلك يضاعف من استمرارية هذه المشكلة .
- ٨- الافتقار إلى نظام تجاري محكم يحمي السوق العراقية من محاولات الإغراق المستمرة التي تمارسها الدول الإقليمية .
- ٩- وجود العديد من المعوقات الإدارية والتنظيمية مع ضعف هيئات التقييس الكمي والنوعي لتحديد ومتابعة مواصفات السلع والصناعات ومدى جودتها مما أدى إلى إغراق السوق العراقية بالسلع الرديئة والرخيصة الثمن .
- ١٠- غياب قانون تنظيم وتخزين المنتجات
- ١١- انتشار بضاعة الأرصفة في العراق هي سبب مهم في معظم الآثار السلبية لان اغلب السلع المتداولة على الأرصفة هي من السلع الرديئة الصنع والمنخفضة السعر مثل لعب الأطفال وأدوات التجميل والأجهزة الالكترونية والمواد الطبية ، وغالبا ما يكون مصدرها من الصين وإيران وتركيا ، وهي تلقى رواجاً كبيراً لكنها تؤثر تأثيراً سلباً على حركة التجارة الداخلية مما تسبب ركوداً شديداً ، كما أنها تعد من البضائع سريعة التلف مما يجعلها سلعا تفتقد إلى خدمة مابعد البيع^(١٨) .
- ١٢- غياب الأجهزة الرقابية وعدم كفاية المختبرات المزودة بالأجهزة والكوادر المتخصصة وهو ما انعكس سلباً على صحة المواطن العراقي ، وجعل من العراق مجرد سوق لتصريف سلع منتهية الصلاحية وأخرى تفتقد إلى معايير الجودة ، اذ أشارت إحدى إحصائيات حماية المستهلك إلى أن أكثر من ٥٠% من السلع الموردة إلى العراق غير صالحة للاستهلاك البشري ، ولذلك تكتسب أجهزة الرقابة أهمية كبيرة إذ لا يمكن اكتشاف عمليا الغش الصناعي إلا من خلال استخدام الأجهزة المتخصصة في الرقابة^(١٩) .
- ١٣- ضعف القاعدة القانونية في النظم والقوانين العراقية بحيث أصبحت غير رادعة لموردي السلع المغشوشة ذات الأسعار المتدنية التي تزخر بها السوق العراقية حالياً .

تاسعاً : آثار الإغراق على الاقتصاد والمجتمع العراقي

- ١- الأثر على الصناعة : تواجه الصناعة العراقية منافسة شديدة في الداخل والخارج مع السلع الأجنبية المثيلة المستوردة والتي تتمتع بدعم مباشر من قبل دولها مما جعل كلف إنتاجها اقل بكثير مقارنة بالصناعة العراقية التي أثقلت كاهلها الضرائب وارتفاع أسعار الوقود الصناعي والمواد الأولية فضلاً عن ارتفاع الإيجارات وأجور الأيدي العاملة . قاد الإغراق التجاري إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي الخاص والعام ، ولهذا نلاحظ التوقف شبه التام لمصنع إنتاج الأدوية في سامراء الذي كان يغطي ٤٠% من حاجة العراق الدوائية وينتج ٢٢٠ مادة طبية مستحضرة من منشآت عالمية ذات سمعة دولية رفيعة المستوى ، وتراجعت الصناعات الغذائية في العراق التي كانت تحتل المرتبة الثالثة

على مستوى الوطن العربي وتستوعب أكثر من ٥١ ألف عامل بسبب سياسات الإغراق^(٢٠) ، وعلى سبيل المثال تواجه صناعة الألبان العراقية منافسة شرسة بسبب وجود كميات كبيرة مستوردة من إيران وتركيا وسوريا تباع بأسعار أقل من التي تصنع محليا . لقد ألحقت سياسات الإغراق التجاري ضررا فادحا بالقطاع الصناعي في العراق من خلال تقليل القدرة التنافسية للسلع الصناعية المنتجة محليا بالقياس إلى السلع الأجنبية المستوردة مما أدى إلى تراجع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة من ٤١٨ منشأة عام ٢٠٠٢ إلى ٤١١ منشأة عام ٢٠٠٦ وانخفض عدد المنشآت المتوسطة من ٨٠ منشأة عام ٢٠٠٢ إلى ٥٢ منشأة عام ٢٠٠٦^(٢١) . أما بالنسبة لعدد المشاريع الصناعية المنظمة إلى اتحاد الصناعات العراقي ومعظمها من المشاريع الصناعية الصغيرة فقد بلغ عددها ٤٠ ألف مشروع صناعي توقف ٧٠% منها بسبب الحروب والحصار و ٣٠% تعمل بطاقة متدنية بين ١٠-٥٠%^(٢٢) . لقد أدى إغلاق العديد من المشاريع الصناعية وتدني الإنتاج الصناعي في مشاريع صناعية أخرى إلى هيمنة واضحة للسلع الصناعية الأجنبية على السوق العراقية. وهذا ما يوضح النسبة الضئيلة جدا لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق إذ لم تبلغ سوى ١,٧% عام ٢٠٠٧^(٢٣) .

٢- الأثر على الزراعة : أدى إغراق السوق العراقية بالسلع الزراعية – الغذائية الى تدني درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية المحلية ، وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية في العراق من ٤٩٤ مليون دولار مليون دولار عام ٢٠٠٢ الى ١٢٤٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ، فيما تدهورت الحصة النسبية للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق من ٨,٧% عام ٢٠٠٢ إلى ٥,١% عام ٢٠٠٧^(٢٤) . ولم تقتصر عملية إغراق السوق العراقية بالإنتاج النباتي المستورد وإنما شمل أيضا الوضع التنافسي التسويقي لصناعة الدواجن وبيض المائدة لأن دواجن البرازيل والسعودية والكويت وسوريا أقل تكلفة بفضل سياسات الدعم الإنتاجي والسعري . ونظرا لتدهور الإنتاج الزراعي في العراق فقد ترك العديد من الفلاحين مزارعهم وتدولوا الى عاطلين عن العمل ، وباتت هذه المشكلة تهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي في العراق . إن تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي نتيجة لفتح الحدود على مصراعيها أمام سيل عارم من السلع الأجنبية المدعوم معظمها حكوميا اضطر العديد من المزارع والمصانع إلى إغلاق أبوابها أو تخفيض إنتاجها ، وفي كلتا الحالتين تأثر الطلب على العمالة العراقية سلبا وفاقم البطالة التي ارتفعت من نحو ١٩% عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢٨% عام ٢٠٠٦^(٢٥) .

٣- الأثر على الاستهلاك والادخار : أدت سياسات الإغراق في العراق إلى زيادة الميل لاستهلاك السلع المستوردة ليست الضرورية فحسب وإنما الكمالية أيضا ، ولذلك ارتفعت نسبة الاستهلاك إلى الناتج

المحلي الإجمالي في العراق من نحو ٤٤% عام ٢٠٠٢ إلى ٦٩% عام ٢٠٠٦ ، فيما انخفضت نسبة الادخار إلى إجمالي الدخل المتاح من ٤٨% عام ٢٠٠٢ إلى ٢١% عام ٢٠٠٦ ^(٢٦) ، وهو نتيجة طبيعية لارتفاع معدل الاستهلاك في العراق واستنزافه للكثير من الموارد التي كان بالإمكان استخدامها في تنمية وتطوير القاعدة الإنتاجية الوطنية في العراق

٤- بقاء الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي على حالها ، مما يعني تثبيت وترسيخ الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، وتحويل المجتمع الى مجتمع استهلاكي غير منتج ومن ثم تحويل عوامل التخلف الى ثوابت .

٥- تفكيك منظومة القطاع الخاص العراقي التي كانت من أرقى المنظومات في منطقة الخليج العربي تأريخيا وفنيا ، ومن ازدياد عدد العاطلين عن العمل وزيادة مؤشرات الفقر .

٦- التخلي تدريجيا عن مؤشرات الجودة والنوعية وانتشار ظاهرة الغش الصناعي واستيراد سلع زراعية معدلة وراثيا ومضرة بالصحة العامة .

٧- تخريب الذوق العام وتدمير البنيان الوطني العام للوطن والشعب العراقي.

٨- يؤدي الإغراق إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي نظرا لقصر الفترة الاستهلاكية للسلع المستوردة ومعظمها من السلع الرديئة ، كما أنها تقضي على التنافس بين السلع المحلية والأجنبية مما أدى إلى تراجع الإنتاج الوطني وهيمنة السلع الأجنبية وهو ماحول العديد من المصانع الخاصة إلى مجرد مخازن لتخزين السلع المستوردة .

٩- استنزاف الموارد المالية للمواطنين

عاشراً : في مواجهة الإغراق

١- تفعيل القوانين الخاصة بمنع عملية الإغراق مثل الضرائب الكمركية المعمول بها سابقا والتي ينظمها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته لغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير العادلة مع السلع الأجنبية المستوردة .وتفعيل قانون حماية المنتجات العراقية الذي أصدره مجلس النواب العراقي في نهاية عام ٢٠٠٩ وصادق عليه مجلس الرئاسة في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٠ الذي يستهدف بناء صناعة وطنية من خلال تفادي الضرر الذي يلحق بها من الممارسات الضارة من سياسات إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات المستوردة او الزيادة غير المبررة في الواردات التي تدعمها الدول المصدرة إلى العراق بما يؤدي إلى فقدان شروط المنافسة العادلة بين المنتجات الوطنية والمستوردة .

٢- التشديد على ضرورة تأمين التشريعات والقوانين التي تنظم عملية الاستيرادات ومنع دخول السلع التي لا تتطابق ومواصفات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية من خلال إنشاء مخازن نظامية أو ما يطلق عليها (الحرم الكمركي) للتأكد من هوية الإرسالية وفحصها

٣- إعفاء مستلزمات الإنتاج أو المواد الأولية التي تستخدم في الإنتاج المحلي من الرسوم الجمركية أو تقليل نسبتها لدعم الإنتاج الوطني في منافسة السلع المستوردة وإلزام المستوردين بإدخال المواد الأولية ذات النوعية المطابقة للمواصفات القياسية ودعم أسعار استيرادها لخفض تكاليف الإنتاج.

٤- يستطيع العراق بوصفه مراقباً في منظمة التجارة العالمية تطبيق بعض النصوص القانونية في المنظمة التي تتعلق بسياسات الإغراق إذ أعطت المنظمة حقاً للحكومة في الدولة المستوردة باتخاذ إجراءات علاجية لمواجهة حالات الإغراق تتمثل بالسماح لها بفرض رسوم تعويضية على المنتجات المغرقة تسمى (رسوم الإغراق) إذ تم عد منتجاً ما مغرقاً إذا كان سعر تصديره يقل عن سعر المنتج المماثل حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر مما يلحق ضرراً بالصناعة المحلية الخاصة للمنتج المماثل في الدولة المستوردة.

٥- قيام الحكومة بدعم التجار الذين يتعرضون للغش التجاري في الملاحقة القانونية لاسترداد قيمة تلك البضائع المستوردة وتسهيل عملية إرجاعها وإصدار قوائم بأسماء الشركات والمصدرين الذين يمارسون الغش التجاري ومنع التعامل معهم .

٦- التشديد على إلزام كل الموردين بضرورة الحصول على إجازات الاستيراد الرسمية التي تصدرها الغرف التجارية في العراق .

٧- قيام الحكومة العراقية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري لتفعيل الاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها بهدف تشجيع الصادرات العراقية وتوفير المعلومات التفصيلية عن أسواق التصدير والمتطلبات والشهادات المطلوبة من جهة وحماية الأسواق العراقية من جهة أخرى .

٨- إن منع سياسة الإغراق هو قرار سياسي قبل ان يكون قراراً اقتصادياً ، ولذلك ينبغي على الحكومة أن تكون مؤمنة بجدوى التلاحم بين القطاعين العام والخاص في تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي متخلف إلى اقتصاد متنوع في هيكله ومتنوع في موارد الدخل القومي

٩- إعادة العمل بقوانين وإجراءات مؤسسة التنمية الصناعية وتفعيل قوانين وإجراءات وزارة الزراعة والمصرف الزراعي بما ينسجم وإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي .

١٠- تشكيل لجان رقابية متخصصة في المنافذ الحدودية من وزارات المالية والتخطيط والداخلية والسلطات المحلية ومجلس النواب لمراقبة دخول السلع المستوردة إلى العراق والسلع المصدرة أيضا .

١١- عقد مؤتمرات محلية لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة وتحديد آثارها الضارة على الاقتصاد والمواطنين والصحة العامة ..

١٢- إنشاء وتفعيل جمعيات واتحادات لحماية المستهلك من اجل نشر وعي وثقافة المستهلك لدى المواطن العراقي ونشر ثقافة الحماية في ظل الاعتماد على اقتصاد السوق وفتح أبواب البلد أمام تدفق الآلاف من السلع الرديئة ، فضلا عن ذلك تستطيع هذه الجمعيات أن تؤثر في القرارات الحكومية والسياسات المنظمة للأسواق .

١٣- إن فلسفة التحول نحو اقتصاد السوق ليست بالطريقة التي تعمل بها الحكومة الآن ، بل أن هذا التحول ينبغي أن يفعل ضمن شروط مطبقة عالميا تحمي القطاعات السلعية الوطنية من الانهيار ، وتحمي المجتمع من أضرار عملية الإغراق وعوامل الفقر والفساد .

١٤- استخدام نظام الحصص في حال فشل الأساليب السعريية لمواجهة الإغراق .

1000

1000

1000

1000

Abstract

The subject concentrated on how to deal with operation of commercial dumping in Iraq through explaining the dumping operation and its damages . that is , of course will lead to solve Iraq problems and start to build its economy on new scientific bases to get to development .

in order to cover these subjects , the research contained about nine points , starting from dumping , its kinds and its conditions , and trading policy in Iraq . finally it dealt with the reasons of dumping operation and its effects on Iraq economy and the suggestion to face the dumping . the researcher got some points by which , he thought to face the dumping .

these points are :-

- 1- activating the laws which concern with preventing the dumping operation according to the code No.23 for the year 1984 . and also , activating the law of production of Iraq products , which the parliament of Iraq has issued in year 2009 .
- 2- it is necessary to every trader to get licenses to import , that the Iraq trade chamber issued .
- 3- it should return to use the laws and procedures of the industrial development foundation and activate the Agriculture and agricultural bank procedures that is suitable to Iraqi economy .

1000

1000

1000

الهوامش والمصادر :

- (١) منظمة التجارة العالمية WTO ، مكافحة الإغراق ، معلومات متاحة على الموقع الالكتروني :
www. Moqatel. com
- (٢) المصدر السابق
- (٣) د.حميد الجميلي ، دراسات في اقتصادات الجات في ضوء نتائج جولة اورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، الطبعة الأولى ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٥
- (٤) د.سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية بين جات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية ، الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠١
- (٥) سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية الطبعة الأولى ، الإصدار الثاني ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١
- (٦) د.حميد الجميلي ، مصدر سابق ، ص ٣٥
- (٧) منظمة التجارة العالمية ، مصدر سابق
- (٨) د.إبراهيم العيسوي ، الجات واخواتها ، ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١ ، ص ٧٣
- (٩) محمد نبيل الشيمي ، حول مفهوم الدعم والإغراق والوقاية وكيفية الحد منها حماية للصناعات الوطنية ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٤٨٥ ، ٢٠٠٨/١٢/٤ ، ص ٢٤٨٥
- (١٠) محمد عبد الرحيم سيد احمد ، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وحماية المنتج المحلي ، أبو ظبي ، المؤسسة العامة للصناعة ، ابريل ٢٠٠٤
- (١١) د. إسراء عبد الباسط احمد المغازي ، منظمة التجارة العالمية وقضايا الإغراق والدعم ، معلومات متاحة على الانترنت .
- (١٢) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، الريادية ، واشنطن ، ص ٢٦
- (١٣) الموسوعة العربية لضمان الاستثمار ، ملف إعادة اعمار العراق ، نشرة موسوعة ضمان الاستثمار ، الكويت ، تشرين الأول ٢٠٠٣ ، ص ٧

1000

1000

1000

- (١٤) الاسكوا ، نشرة التجارة الخارجية لمنطقة الاسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، العدد ١٧ ، ٢٠٠٨ ، ص ٩
- (١٥) شركة موانئ العراق ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦ ، ص ١٢
- (١٦) معلومات متاحة على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .
- (١٧) معلومات متاحة على الموقع الالكتروني لسلطة الائتلاف المؤقتة ، ايلول ٢٠٠٣ .
- (١٨) راوند رسول راوندوزي ، الإغراق التجاري المنظم للأسواق الكردستانية ، جريدة الاتحاد ، ٥/٢/٢٠٠٨
- (١٩) عباس كاظم ، ظاهرة الإغراق السلعي وأثرها على الاقتصاد العراقي ، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٨ ، متاح على الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية .
- (٢٠) المصدر السابق .
- (٢١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التقرير الصناعي ٢٠٠٧ ، ص ٣
- (٢٢) نوال عبد الحميد ، سياسة إغراق السوق ، الندوة العلمية لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، جامعة بغداد ، ٥/٥/٢٠٠٩ .
- (٢٣) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٧ ، بغداد ، ص ٢٢ .
- (٢٤) باسمه كزار حسن ، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٦ .
- (٢٥) المصدر السابق ، ص ١٣١ .
- (٢٦) المصدر السابق ، ص ١٤١ .

1875-1876

1877-1878

1879-1880